

الوضع الاقتصادي والمالي والمصرفي

حزيران 2018

سجّلت غالبية مؤشرات القطاع الحقيقي تراجعاً في النصف الأول من العام 2018 بالمقارنة مع الفترة ذاتها من العام 2017 كحركة الشيكات المتقاصة والقطاع العقاري، فيما سجّل عدد بسيط من المؤشرات تحسّناً كحركة المسافرين والصادرات السلعية. أمّا النشاط المصرفي المعبّر عنه بإجمالي موجودات/مطلوبات المصارف التجارية، فقد تسارعت وتيرة نموّه إلى 6,7% في النصف الأول من العام 2018 مقابل نمو بنسبة 1,9% في النصف الأول من العام 2017، في حين تباطأ نمو الودائع الإجمالية إلى 2,5% مقابل 3,1% وذلك في الفترتين المذكورتين على التوالي. أمّا التسليفات الممنوحة للقطاع الخاص، فتراجعت بنسبة 0,2% في فترة كانون الثاني-حزيران 2018 مقابل ارتفاعها بنسبة 2,2% في الفترة ذاتها من العام الذي سبق. على صعيد آخر، بلغ عجز ميزان المدفوعات 208 ملايين دولار في النصف الأول من العام 2018 مقابل عجز قيمته 1,1 مليار دولار في الفترة ذاتها من العام 2017. وفي النصف الأول من العام 2018، عرفت معدّلات الفائدة في المصارف منحىً تصاعدياً بسيطاً مع استقرار معدّلات الفائدة على سندات الخزينة، وبقيت موجودات مصرف لبنان السائلة بالعملات الأجنبية عند مستوى مرتفع تجاوز 33 مليار دولار في نهاية حزيران 2018.

أولاً- الوضع الاقتصادي العام

الشيكات المتقاصة

في حزيران 2018، بلغت القيمة الإجمالية للشيكات المتقاصة ما يعادل 5151 مليون دولار مقابل 5566 مليون دولار في الشهر الذي سبق و5563 مليون دولار في حزيران 2017. وتراجعت قيمة الشيكات المتقاصة بنسبة 2,5% في النصف الأول من العام 2018 بالمقارنة مع الفترة ذاتها من العام 2017. من جهة أخرى، تراجع معدّل دولرة قيمة الشيكات المتقاصة إلى 67,6% في فترة كانون الثاني-حزيران 2018 مقابل 68,9% في الفترة ذاتها من العام 2017، كما يتبيّن من الجدول أدناه.

جدول رقم 1- تطوّر الشيكات المتقاصة في النصف الأول من السنوات 2015-2018

نسبة التغير، % 2017/2018	2018	2017	2016	2015	
					الشيكات بالليرة
2,4+	2277	2224	2104	2016	- العدد (آلاف)
1,4+	16026	15804	14653	13763	- القيمة (مليار ليرة)
1,0-	7038	7106	6964	6827	- متوسط قيمة الشيك (آلاف الليرات)
					الشيكات بالعملات الأجنبية
5,9-	3598	3825	4062	4165	- العدد (آلاف)
4,2-	22213	23197	24089	25617	- القيمة (مليون دولار)
1,8+	6174	6065	5930	6151	- متوسط قيمة الشيك (دولار)
2,5-	49512	50773	50967	52381	مجموع قيمة الشيكات (مليار ليرة)
0,4+	8428	8394	8266	8474	متوسط قيمة الشيك (آلاف الليرات)
					دولرة الشيكات، %
	61,2	63,2	65,9	67,4	- العدد
	67,6	68,9	71,3	73,7	- القيمة

المصدر: مصرف لبنان

حركة الاستيراد

في حزيران 2018، بلغت قيمة الواردات السلعية 1616 مليون دولار مقابل 1591 مليون دولار في الشهر الذي سبقه و1533 مليون دولار في حزيران 2017. وبذلك، تكون قيمة الواردات السلعية قد انخفضت بنسبة 1,6% في النصف الأول من العام 2018 بالمقارنة مع الفترة ذاتها من العام 2017، في حين تراجعت الكميات المستوردة بنسبة ملحوظة بلغت 26,9%.

وتوزعت الواردات السلعية في النصف الأول من العام 2018 بحسب نوعها كالآتي: احتلت المنتجات المعدنية المركز الأول كالعادة وشكلت حصتها 17,1% من المجموع، تلتها منتجات الصناعة الكيماوية (11,9%)، فالآلات والأجهزة والمعدات الكهربائية (11,2%)، ثم معدات النقل (8,8%)، فمنتجات صناعة الأغذية (7,2%). وعلى صعيد أبرز البلدان التي استورد منها لبنان السلع في النصف الأول من العام 2018، حلت الصين في المرتبة الأولى إذ بلغت حصتها 10,8% من مجموع الواردات، لتأتي بعدها إيطاليا (8,5%)، ثم اليونان (8,1%)، وألمانيا (6,1%)، فالولايات المتحدة الأمريكية (5,9%).

جدول رقم 2- الواردات السلعية في النصف الأول من السنوات 2015-2018

نسبة التغير، % 2017/2018	2018	2017	2016	2015	
1,6-	9581	9740	9529	9052	الواردات السلعية (مليون دولار)

المصدر: المركز الآلي الجمركي

حركة التصدير

في حزيران 2018، بلغت قيمة الصادرات السلعية 215 مليون دولار، مقابل 254 مليون دولار في الشهر الذي سبقه و230 مليون دولار في حزيران 2017. وازدادت قيمة الصادرات السلعية بنسبة 7,2% في النصف الأول من العام 2018 بالمقارنة مع الفترة ذاتها من العام 2017.

وتوزعت الصادرات السلعية في النصف الأول من العام 2018 بحسب نوعها كالآتي: احتلت الأحجار الكريمة وشبه الكريمة والمعادن الثمينة المركز الأول وبلغت حصتها 25,7% من مجموع الصادرات، تلتها المعادن العادية ومصنوعاتها (13,9%)، فمنتجات صناعة الأغذية (13,5%)، ثم منتجات الصناعة الكيماوية (11,5%)، فالآلات والأجهزة والمعدات الكهربائية (9,8%). ومن أبرز البلدان التي صدر إليها لبنان السلع في النصف الأول من العام 2018، نذكر: الإمارات العربية المتحدة التي احتلت المرتبة الأولى وبلغت حصتها 13,3% من إجمالي الصادرات السلعية، تلتها جنوب أفريقيا (9,5%)، ثم كل من المملكة العربية السعودية وسويسرا (6,7%)، فسورية (5,4%).

جدول رقم 3- الصادرات السلعية في النصف الأول من السنوات 2015-2018

نسبة التغير، % 2017/2018	2018	2017	2016	2015	
7,2+	1539	1435	1387	1553	الصادرات السلعية (مليون دولار)

المصدر: المركز الآلي الجمركي

الحسابات الخارجية

- في حزيران 2018، بلغ عجز الميزان التجاري 1401 مليون دولار مقابل عجز قدره 1337 مليون دولار في أيار 2018 و 1303 ملايين دولار في حزيران 2017. وتراجع قليلاً العجز في الميزان التجاري إلى 8042 مليون دولار في النصف الأول من العام 2018 مقابل عجز بقيمة 8305 ملايين دولار في الفترة ذاتها من العام 2017.

- في حزيران 2018، سجّلت الموجودات الخارجية الصافية لدى الجهاز المصرفي والمؤسسات المالية تراجعاً بقيمة 639 مليون دولار، مقابل ارتفاعها بقيمة 1204 ملايين دولار في الشهر الذي سبق وتراجعها بقيمة 758 مليون دولار في حزيران 2017. وانخفضت هذه الموجودات بقيمة 208 ملايين دولار في النصف الأول من العام 2018 مقابل تراجعها بقيمة 1116 مليون دولار في الفترة ذاتها من العام 2017.

قطاع البناء

- في حزيران 2018، بلغت مساحات البناء المرخّص بها لدى نقابتي المهندسين في بيروت والشمال 611 ألف متر مربع (2م) مقابل 846 ألف م² في الشهر الذي سبق و 834 ألف م² في حزيران 2017. وبذلك، تكون تراخيص مساحات البناء قد انخفضت بنسبة 17,8% في النصف الأول من العام 2018 بالمقارنة مع الفترة ذاتها من العام 2017.

جدول رقم 4- تطوّر مساحات البناء المرخّص بها في النصف الأول من السنوات 2015-2018

نسبة التغيّر، % 2017/2018	2018	2017	2016	2015	مساحات البناء الإجمالية (ألف م ²)
17,8-	5023	6108	6421	5960	

المصدر: نقابتا المهندسين في بيروت والشمال

- في حزيران 2018، بلغت قيمة الرسوم العقارية المستوفاة عبر مختلف أمانات السجّل العقاري 57,1 مليار ليرة مقابل 71,4 مليار ليرة في الشهر الذي سبق و 69,6 ملياراً في حزيران 2017. وتراجعت هذه الرسوم بنسبة 20,2% في النصف الأول من العام 2018 بالمقارنة مع الفترة ذاتها من العام 2017.

- على صعيد كمّيات الإسمنت المسلّمة، فقد بلغت 384 ألف طن في حزيران 2018 مقابل 410 آلاف طن في أيار 2018 و 383 ألف طن في حزيران 2017. وتراجعت هذه الكمّيات بنسبة 3,4% في النصف الأول من العام 2018 بالمقارنة مع الفترة ذاتها من العام 2017.

قطاع النقل الجوي

في حزيران 2018، بلغ عدد الرحلات الإجمالية من وإلى مطار رفيق الحريري الدولي 6619 رحلة، وعدد الركاب القادمين 441646 شخصاً والمغادرين 320050 شخصاً والعابرين 345 شخصاً. وعلى صعيد حركة الشحن عبر المطار في الشهر المذكور، بلغ حجم البضائع المفرغة 4643 طناً مقابل 4346 طناً للبضائع المشحونة.

وفي النصف الأول من العام 2018، وبالمقارنة مع الفترة ذاتها من العام 2017، ارتفعت كل من حركة القادمين بنسبة 9,7% وحركة المغادرين بنسبة 8,9% وحركة شحن البضائع عبر المطار بنسبة 9,6%، وعدد الرحلات بنسبة 3,1%.

جدول رقم 5- حركة مطار رفيق الحريري الدولي وحصة الميديل ايست منها في النصف الأول من العامين 2017 و2018

التغير، %	2018	2017	
3,1+	33315	32319	حركة الطائرات (عدد)
	35,6	36,3	منها: حصة الميديل ايست، %
9,7+	1965969	1791482	حركة القادمين (عدد)
	36,6	37,6	منها: حصة الميديل ايست، %
8,9+	1852144	1701454	حركة المغادرين (عدد)
	37,0	37,3	منها: حصة الميديل ايست، %
2,5-	2085	2139	حركة العابرين (عدد)
9,6+	48606	44359	حركة شحن البضائع (طن)
	27,6	29,2	منها: حصة الميديل ايست، %

المصدر: قسم التطوير والتسويق في مطار بيروت الدولي

حركة مرفأ بيروت

في حزيران 2018، بلغ عدد البواخر التي دخلت مرفأ بيروت 161 باخرة، وحجم البضائع المفرغة فيه 508738 طناً والمشحونة 70862 طناً، وعدد المستويات المفرغة 23153 مستوعباً. وفي النصف الأول من العام 2018 وبالمقارنة مع الفترة ذاتها من العام 2017، تراجع كل من عدد البواخر بنسبة 0,5%، وحجم البضائع المفرغة بنسبة 8,2%، وحجم البضائع المشحونة بنسبة 5,3%، وعدد المستويات المفرغة بنسبة 1,0%.

بورصة بيروت

في حزيران 2018، بقيت الحركة في بورصة بيروت ضعيفة إذ بلغ عدد الأسهم المتداولة 5778738 سهماً قيمتها 39,1 مليون دولار أميركي مقابل تداول 3629854 سهماً قيمتها 28,8 مليون دولار في الشهر الذي سبق (4057384 سهماً بقيمة 45,4 مليون دولار في حزيران 2017). وانخفضت قيمة الرسملة السوقية إلى 10433 مليون دولار من 10972 مليوناً (11568 مليون دولار) في نهاية الفترات الثلاث على التوالي. وفي حزيران 2018، استحوذ القطاع المصرفي على 75,7% من إجمالي قيمة الأسهم المتداولة في بورصة بيروت، تلتها شركة سوليدير بسهمها "أ" و"ب" بنسبة 20,9% ثم القطاع الصناعي والقطاع التجاري بنسبة 1,7% لكل منهما.

وعند مقارنة حركة بورصة بيروت في النصف الأول من العامين 2017 و2018 يتبين اللاتي:

- ارتفاع عدد الأسهم المتداولة من 38,1 مليون سهم إلى 58,5 مليوناً.

- ارتفاع قيمة التداول من 336,6 مليون دولار إلى 425,7 مليوناً.

ثانياً- المالية العامة

في شباط 2018، بلغ العجز العام الإجمالي 733 مليار ليرة مقابل عجز أدنى قدره 571 مليار ليرة في الشهر الذي سبق (عجز بقيمة 791 مليار ليرة في شباط 2017). وتبيّن أرقام المالية العامة (موازنة + خزينة) عند مقارنتها في الشهرين الأولين من العامين 2017 و2018 المعطيات التالية:

- ارتفاع المبالغ الإجمالية المقبوضة من 2782 مليار ليرة إلى 2944 ملياراً، أي بمقدار 162 مليار ليرة وبنسبة 5,8%. فقد ارتفعت كلّ من الإيرادات الضريبية (+212 مليار ليرة) ومقبوضات الخزينة (+275 مليار ليرة) مقابل انخفاض الإيرادات غير الضريبية (-325 مليار ليرة) والتي تتضمن إيرادات الاتصالات بشكل أساسي.

- ارتفاع المبالغ الإجمالية المدفوعة من 3025 مليار ليرة إلى 4248 ملياراً، أي بقيمة 1223 مليار ليرة وبنسبة 40,4%. ونتج ذلك من ارتفاع خدمة الدين العام بقيمة 65 مليار ليرة (من 742 مليار ليرة إلى 807 مليارات) عند مقارنتها في الشهرين الأولين من العامين 2017 و2018 وزيادة النفقات الأولية أي خارج خدمة الدين العام بقيمة 1158 مليار ليرة (من 2283 مليار ليرة في كانون الثاني وشباط 2017 إلى 3441 ملياراً في الفترة ذاتها من العام 2018)، نتجت بشكل أساسي من ارتفاع التحويلات إلى البلديات (+506 مليارات ليرة) فيما لم تزد التحويلات إلى مؤسسة كهرباء لبنان إلا بقيمة 11 مليار ليرة في الفترة قيد الدرس.

- وبذلك، يكون العجز العام قد ارتفع من 243 مليار ليرة في الشهرين الأولين من العام 2017 إلى 1304 مليارات في الفترة ذاتها من العام الحالي وارتفعت نسبته من 8,0% من مجموع المدفوعات إلى 30,7% في الفترتين المذكورتين على التوالي.

- وحقّق الرصيد الأولي عجزاً بمقدار 497 مليار ليرة في الشهرين الأولين من العام 2018 مقابل فائض بقيمة 499 مليار ليرة في الفترة ذاتها من العام 2017.

ويتبيّن من الجدول أدناه أن خدمة الدين ارتفعت قليلاً قياساً على المقبوضات الإجمالية في حين تراجعت بشكل ملحوظ قياساً على المدفوعات الإجمالية عند مقارنتهما في الشهرين الأولين من العامين 2017 و2018.

جدول رقم 4- تطور بعض النسب المئوية المتعلقة بخدمة الدين العام

كانون الثاني-شباط 2018	كانون الثاني-شباط 2017	
19,0	24,5	خدمة الدين العام/المدفوعات الإجمالية
27,4	26,7	خدمة الدين العام/المقبوضات الإجمالية

مصدر المعلومات: وزارة المالية

سندات الخزينة اللبنانية بالليرة اللبنانية

في نهاية حزيران 2018، ارتفعت القيمة الاسمية للمحفظة الإجمالية لسندات الخزينة بالليرة (فئات 3 أشهر، 6 أشهر، 12 شهراً، 24 شهراً، 36 شهراً، 60 شهراً، 84 شهراً، 96 شهراً، 120 شهراً، 144 شهراً و180 شهراً) إلى 70881 مليار ليرة مقابل 69259 مليار في نهاية الشهر الذي سبق و72812 مليار ليرة في نهاية العام

2017. وبذلك، تكون هذه المحفظة قد انخفضت بقيمة 1931 مليار ليرة في النصف الأول من العام 2018. وكانت وزارة المالية أصدرت في حزيران سندات من فئة 36 شهراً بقيمة 2000 مليار ليرة وبفائدة 1% اكتتب بها مصرف لبنان وذلك بعد عملية استبدال سندات بالليرة من محفظة الأخير إلى سندات بالعملات الأجنبية بما يوازي 5,5 مليارات دولار في أيار 2018.

جدول رقم 5- توزع سندات الخزينة بالليرة على جميع الفئات (نهاية الفترة- بالنسبة المئوية)

المجموع	180	144	120	96	84	60	36	24	12	6	3	
	شهر	شهر	شهر	شهر	شهر	شهر	شهر	شهر	شهر	شهر	شهر	
ك 2017	100,00	0,30	4,22	21,66	2,52	18,53	22,87	15,47	10,13	2,85	1,27	0,18
أيار 2018	100,00	0,31	4,44	24,74	2,65	14,65	21,83	13,08	12,20	3,82	1,51	0,77
حزيران 2018	100,00	0,30	4,34	24,24	2,58	14,38	21,46	15,32	11,74	3,64	1,46	0,53

المصدر: بيانات مصرف لبنان

يتبين من الجدول أعلاه ارتفاع حصة السندات من فئات 36 شهراً من 13,1% في نهاية أيار 2018 إلى 15,3% في نهاية حزيران، في حين تقلبت حصة الفئات الأخرى بشكل بسيط إما صعوداً أو نزولاً.

وارتفعت القيمة الفعلية للمحفظة الإجمالية لسندات الخزينة اللبنانية بالليرة إلى 71845 مليار ليرة في نهاية حزيران 2018 مقابل 70279 مليار ليرة في نهاية الشهر الذي سبق (+1566 مليار ليرة). وتوزعت على المكتتبين كالتالي:

جدول رقم 6- توزع سندات الخزينة بالليرة على المكتتبين (القيمة الفعلية- نهاية الفترة، مليار ليرة لبنانية)

حزيران 2018	أيار 2018	ك 2017
26086	26242	27522
%36,3	%37,3	%37,3
34620	32701	35580
%48,2	%46,5	%48,2
502	505	517
%0,7	%0,7	%0,7
9417	9601	8941
%13,1	%13,7	%12,1
1220	1230	1283
%1,7	%1,8	%1,7
71845	70279	73843

المصدر: مصرف لبنان

عادت حصة مصرف لبنان من مجموع محفظة سندات الخزينة بالليرة إلى الارتفاع (48,2%) بعد اكتتابه بسندات من فئة 36 شهراً بقيمة 2000 مليار ليرة وبفائدة 1% في شهر حزيران 2018 مقابل انخفاض حصة كل من المصارف إلى 36,3% والمؤسسات العامة إلى 13,1% والجمهور إلى 1,7%.

سندات الخزينة اللبنانية بالعملة الأجنبية

في نهاية حزيران 2018، بلغت محفظة سندات الخزينة اللبنانية المُصدّرة بالعملة الأجنبية Eurobonds (قيمة الاكتتابات الإسمية زائد الفوائد المتراكمة حتى تاريخه) ما يوازي 32894 مليون دولار مقابل ما يوازي 33481 مليون دولار في نهاية الشهر الذي سبق (28086 مليون دولار في نهاية العام 2017). تجدر الإشارة إلى أنه استحقّ في حزيران 2018 سندات يوروبندز بقيمة 700 مليون دولار بفائدة 5,15% لمدة 6 سنوات.

وفي نهاية حزيران 2018، بلغت محفظة المصارف التجارية من إجمالي محفظة سندات اليوروبوندز 16085 مليون دولار (أي ما نسبته 48,9% من مجموع المحفظة) مقابل 16612 مليون دولار (أي ما نسبته 49,6% من مجموع المحفظة) في نهاية الشهر الذي سبق و14178 ملايين دولار (أي ما نسبته 50,5% من المجموع) في نهاية كانون الأول 2017. ويعود هذا الانخفاض إلى استحقاق سندات كانت تحملها المصارف في محفظتها.

الدين العام

في نهاية حزيران 2018، بلغ الدين العام الإجمالي 125039 مليار ليرة (أي ما يعادل 82,9 مليار دولار) مقابل 124373 مليار ليرة في نهاية الشهر الذي سبق و119893 مليار ليرة في نهاية العام 2017. وبذلك، يكون الدين العام الإجمالي ارتفع بقيمة 5146 مليار ليرة في النصف الأول من العام 2018 مقابل زيادة أدنى قدرها 2368 مليار ليرة في الفترة ذاتها من العام 2017.

وتنجم ارتفاع الدين العام الإجمالي في النصف الأول من العام 2018 من ارتفاع الدين المحرّر بالعملة الأجنبية بما يوازي 7101 مليار ليرة (4710 ملايين دولار) مقابل تراجع الدين بالليرة اللبنانية بقيمة 1955 مليار ليرة. ويُعزى هذا التطور إلى عملية استبدال سندات خزينة بالليرة من محفظة مصرف لبنان إلى سندات بالدولار بالتوافق بين وزارة المالية والمصرف المركزي في شهر أيار 2018.

وبلغ الدين العام الصافي، المحتسب بعد تنزيل ودائع القطاع العام لدى الجهاز المصرفي، 108903 مليارات ليرة في نهاية حزيران 2018، مسجلاً ارتفاعاً نسبته 4,5% قياساً على نهاية العام 2017.

وفي نهاية حزيران 2018، بلغت قيمة الدين العام المحرّر بالليرة اللبنانية 72122 مليار ليرة، مشكّلةً حوالي 57,7% من إجمالي الدين العام مقابل ما يعادل 52917 مليار ليرة للدين المحرّر بالعملة الأجنبية، أي ما نسبته 42,3% من الدين العام الإجمالي.

وفي ما يخص تمويل الدين العام المحرّر بالليرة اللبنانية في نهاية حزيران 2018، ارتفعت حصة مصرف لبنان إلى 48,0% مقابل انخفاض حصة المصارف إلى 36,6% والقطاع غير المصرفي إلى 15,4%.

جدول رقم 7- مصادر تمويل الدين المحرّر بالليرة اللبنانية
نهاية الفترة- بالنسبة المئوية

حزيران 2018	أيار 2018	ك 2017	
36,6	37,6	37,5	المصارف في لبنان
48,0	46,3	48,0	مصرف لبنان
15,4	16,1	14,5	القطاع غير المصرفي
100,0	100,0	100,0	المجموع

المصدر: مصرف لبنان

وفي ما يخص تمويل الدين المحرّر بالعملات الأجنبية، جاء توزّع حصص المكتتبين كالاتي:

جدول رقم 8- مصادر تمويل الدين المحرّر بالعملات الأجنبية
نهاية الفترة- بالنسبة المئوية

حزيران 2018	أيار 2018	ك 2017	
2,3	2,2	2,9	الحكومات
3,8	3,7	4,4	المؤسسات المتعددة الأطراف
93,7	93,8	92,4	سندات يوروبونذ
0,2	0,2	0,4	سندات خاصة للاستثمارات + مصادر أخرى خاصة
100,0	100,0	100,0	المجموع

المصدر: مصرف لبنان

ثالثاً: القطاع المصرفي

في نهاية حزيران 2018، وصلت الموجودات/المطلوبات الإجمالية والمجمّعة للمصارف التجارية العاملة في لبنان إلى ما يعادل 353665 مليار ليرة (ما يوازي 234,6 مليار دولار)، مقابل 350172 مليار ليرة في نهاية أيار 2018 و331433 مليار ليرة في نهاية العام 2017 (313805 مليارات ليرة في نهاية حزيران 2017). وارتفع إجمالي ميزانية المصارف التجارية، الذي يشير إلى حجم النشاط المصرفي، بنسبة جيّدة بلغت 6,7% في النصف الأول من العام 2018 مقابل ارتفاعه بنسبة أدنى بلغت 1,9% في الفترة ذاتها من العام 2017.

المطلوبات

الودائع الإجمالية في المصارف التجارية

في نهاية حزيران 2018، وصلت الودائع الإجمالية لدى المصارف التجارية، والتي تضمّ ودائع القطاع الخاص المقيم وغير المقيم، إضافةً إلى ودائع القطاع العام، إلى ما يعادل 267361 مليار ليرة (ما يوازي 177,4 مليار دولار)، وشكّلت 75,6% من إجمالي المطلوبات مقابل 265844 مليار ليرة في نهاية أيار 2018 و260745 مليار ليرة في نهاية العام 2017 (258803 مليارات ليرة في نهاية حزيران 2017). وارتفعت الودائع الإجمالية بنسبة 2,5% في النصف الأول من العام 2018 مقابل ارتفاعها بنسبة 3,1% في الفترة ذاتها من العام 2017.

وبلغ معدّل دولرة ودائع القطاع الخاص المقيم وغير المقيم 68,42% في نهاية حزيران 2018، مقابل 68,35% في نهاية الشهر الذي سبقه و68,72% في نهاية العام 2017 (66,71% في نهاية حزيران 2017).

- في نهاية حزيران 2018، ارتفعت الودائع الإجمالية للقطاع الخاص المقيم لدى المصارف التجارية إلى ما يعادل 205882 مليار ليرة (ما يوازي 136,6 مليار دولار) وشكّلت 58,2% من إجمالي المطلوبات، مقابل 204744 مليار

ليرة في نهاية أيار 2018 و201263 مليار ليرة في نهاية العام 2017 (200440 مليار ليرة في نهاية حزيران 2017). وارتفعت هذه الودائع بنسبة 2,3% في النصف الأول من العام 2018 مقابل ارتفاعها بنسبة 3,4% في الفترة ذاتها من العام 2017.

وفي التفصيل، ارتفعت ودائع المقيمين بالليرة بنسبة 3,3% في النصف الأول من العام 2018، في حين ازدادت ودائع المقيمين بالعملات الأجنبية بنسبة 1,7%. وبلغ معدل دلرة ودائع القطاع الخاص المقيم 63,32% في نهاية حزيران 2018 مقابل 63,23% في نهاية أيار 2018 و63,68% في نهاية العام 2017 (61,43% في نهاية حزيران 2017).

وفي نهاية حزيران 2018، بلغت ودائع القطاع الخاص غير المقيم لدى المصارف التجارية ما يوازي 36747 مليون دولار مقابل 36567 مليون دولار في نهاية أيار 2018 و35156 مليون دولار في نهاية العام 2017 (34769 مليون دولار في نهاية حزيران 2017). وارتفعت هذه الودائع بنسبة 4,5% في النصف الأول من العام 2018 مقابل ارتفاعها بنسبة أقل بلغت 2,4% في الفترة ذاتها من العام 2017.

ودائع القطاع المالي غير المقيم

في نهاية حزيران 2018، بلغت ودائع القطاع المالي غير المقيم لدى المصارف التجارية العاملة في لبنان حوالي 8230 مليون دولار مقابل 8492 مليون دولار في نهاية أيار 2018 و7481 مليون دولار في نهاية العام 2017 (6573 مليون دولار في نهاية حزيران 2017).

الأموال الخاصة للمصارف التجارية

في نهاية حزيران 2018، بلغت الأموال الخاصة للمصارف التجارية ما يعادل 30694 مليار ليرة (20,4 مليار دولار) مقابل 31239 مليار ليرة في نهاية أيار 2018 و28831 مليار ليرة في نهاية العام 2017 (28446 مليار ليرة في نهاية حزيران 2017)، وشكّلت 8,7% من إجمالي الميزانية المجمّعة و34,2% من مجموع التسليفات للقطاع الخاص. وازدادت الأموال الخاصة بنسبة 6,5% في النصف الأول من العام 2018، مقابل ارتفاعها بنسبة 3,5% في الفترة ذاتها من العام 2017.

الموجودات

ودائع المصارف التجارية لدى مصرف لبنان

في نهاية حزيران 2018، ارتفعت ودائع المصارف التجارية لدى مصرف لبنان إلى ما يوازي 176526 مليار ليرة مقابل 173068 مليار ليرة في نهاية أيار 2018 و155893 مليار ليرة في نهاية العام 2017 (135124 مليار ليرة في نهاية حزيران 2017). وبذلك، تكون هذه الودائع قد ازدادت بنسبة 13,2% في النصف الأول من العام 2018، مقابل ارتفاعها بنسبة بسيطة بلغت 0,4% في الفترة ذاتها من العام 2017.

التسليفات الممنوحة للقطاع الخاص المقيم

في نهاية حزيران 2018، بلغت التسليفات الممنوحة من المصارف التجارية للقطاع الخاص المقيم ما يوازي 80074 مليار ليرة أو ما يعادل 53117 مليون دولار، مقابل 53044 مليون دولار في نهاية أيار 2018 و53615 مليون دولار في نهاية العام 2017 (52394 مليون دولار في نهاية حزيران 2017). وبذلك، تكون هذه التسليفات قد تراجعت بنسبة 0,9% في النصف الأول من العام 2018. مع الإشارة إلى أنّ هذه التسليفات لا تتضمن الأوراق المالية التي تملكها المصارف التجارية على القطاع الخاص المقيم.

التسليفات المصرفية للقطاع العام

في نهاية حزيران 2018، بلغت التسليفات الممنوحة من المصارف التجارية للقطاع العام ما يعادل 50053 مليار ليرة، مقابل 51077 مليار ليرة في نهاية أيار 2018 و48163 مليار ليرة في نهاية العام 2017 (54203 مليارات ليرة في نهاية حزيران 2017). وارتفعت هذه التسليفات بنسبة 3,9% في النصف الأول من العام 2018، مقابل ارتفاعها بنسبة 3,6% في الفترة ذاتها من العام 2017.

وفي التفصيل، تراجعت التسليفات المصرفية للقطاع العام بالليرة بمقدار 984 مليار ليرة في النصف الأول من العام 2018 لتبلغ 25805 مليارات ليرة في نهاية حزيران 2018، في حين ازدادت التسليفات للقطاع العام بالعملة الأجنبية بقيمة توازي 2874 مليار ليرة لتصل إلى ما يعادل 24248 مليار ليرة متأثرة بشراء المصارف في أيار 2018 سندات يوروبندز من مصرف لبنان أصدرت في الشهر المذكور إثر عملية المقايضة التي تمت آنذاك.

الموجودات الخارجية

في نهاية حزيران 2018، بلغت الموجودات الخارجية للمصارف التجارية 23321 مليون دولار مقابل 22928 مليون دولار في نهاية أيار 2018 و23601 مليون دولار في نهاية العام 2017 (23481 مليون دولار في نهاية حزيران 2017). وتراجعت هذه الموجودات بنسبة 1,2% في النصف الأول من العام 2018، مقابل ارتفاعها بنسبة 1,6% في الفترة ذاتها من العام 2017.

رابعاً- الوضع النقدي

الكتلة النقدية

في نهاية حزيران 2018، وصلت الكتلة النقدية بمفهومها الواسع (م3) بالليرة وبالعملة الأجنبية إلى ما يوازي 213000 مليار ليرة، مقابل 211788 مليار ليرة في نهاية أيار 2018 و208965 مليار ليرة في نهاية العام 2017 (207869 مليار ليرة في نهاية حزيران 2017). وبذلك، تكون الكتلة النقدية الإجمالية (م3) قد ارتفعت بنسبة 1,9% في النصف الأول من العام 2018. من جهة أخرى، بلغ معدّل دولرة الكتلة النقدية (م3) أي (م3-م2/م3) 61,80% في نهاية حزيران 2018 مقابل 61,73% في نهاية أيار 2018، و62,12% في نهاية العام 2017 (60,02%) في نهاية حزيران 2017). وتأتى ارتفاع الكتلة النقدية الإجمالية (م3) والبالغ 4035 مليار ليرة في النصف الأول من العام 2018 من:

- تراجع القيمة الإجمالية للموجودات الخارجية الصافية لدى الجهاز المصرفي (أي المصارف والمصرف المركزي) بما يوازي 1134 مليار ليرة (ما يعادل 752 مليون دولار). ونتج ذلك عن تراجع كلّ من الموجودات من الذهب بمقدار 642 مليار ليرة (426 مليون دولار) نتيجة تراجع سعر أونصة الذهب عالمياً، والموجودات الخارجية الصافية (غير الذهب) بما يوازي 492 مليار ليرة (ما يعادل 326 مليون دولار).
- تراجع صافي ديون الجهاز المصرفي على القطاع العام بقيمة 438 مليار ليرة.
- تراجع فروقات القطع المسجلة "سلباً" بقيمة 636 مليار ليرة.
- تراجع التسليفات الإجمالية الممنوحة من الجهاز المصرفي للقطاع الخاص المقيم بحوالي 1691 مليار ليرة، نتيجة تراجع التسليفات بالعملات الأجنبية بما يعادل 1956 مليار ليرة (حوالي 1298 مليون دولار)، مقابل ارتفاع التسليفات بالليرة بما مقداره 265 مليار ليرة.
- ارتفاع البنود الأخرى الصافية بقيمة 6663 مليار ليرة.
- وفي النصف الأول من العام 2018، ارتفعت الكتلة النقدية بالليرة بمفهومها الضيق (م1) بنسبة 8,1%، في حين ازدادت الكتلة النقدية بالليرة بمفهومها الواسع (م2) بنسبة 2,8%.

1م (M1) تشمل النقد في التداول بالليرة وودائع القطاع الخاص المقيم تحت الطلب بالليرة في الجهاز المصرفي.
2م (M2) تشمل م1 وودائع القطاع الخاص المقيم الأخرى بالليرة اللبنانية لدى الجهاز المصرفي.
3م (M3) تشمل م2 وودائع القطاع الخاص المقيم بالعملات الأجنبية لدى الجهاز المصرفي إضافة إلى سندات الدين التي تُصدرها المصارف في الأسواق الخارجية.

معدلات الفوائد

معدلات الفائدة على سندات الخزينة بالليرة اللبنانية

في نهاية حزيران 2018، انخفضت الفائدة المثقّلة على المحفظة الإجمالية لسندات الخزينة بالليرة اللبنانية إلى 6,41% مقابل 6,56% في نهاية الشهر الذي سبق (6,65% في نهاية العام 2017). ويعود هذا الانخفاض إلى اكتتاب مصرف لبنان بسندات خزينة من فئة 36 شهراً بقيمة 2000 مليار ليرة بنسبة 1% (استثنائياً). وانخفض متوسط عمر المحفظة قليلاً إلى 1475 يوماً (4,05 سنوات) مقابل 1499 يوماً (4,1 سنوات) و1420 يوماً (3,90 سنوات) في نهاية التواريخ على التوالي.

على صعيد آخر، استقرّت معدلات الفائدة الفعلية على سندات الخزينة العادية المُصدّرة خلال شهر حزيران 2018، لتسجّل في الإصدار الأخير المستويات التالية: 4,44% لفئة الثلاثة أشهر، 4,99% لفئة الستة أشهر، 5,35% لفئة السنة، 5,84% لفئة السنتين، 6,50% لفئة الثلاث سنوات، 6,74% لفئة الخمس سنوات، 7,08% لفئة السبع سنوات و7,46% لفئة العشر سنوات.

معدلات الفائدة على سندات الخزينة بالعملات الأجنبية (Eurobonds)

في نهاية حزيران 2018، ارتفعت قليلاً الفائدة المثقّلة على المحفظة الإجمالية لسندات الخزينة بالعملات الأجنبية (Eurobonds) إلى 6,73% مقابل 6,70% في نهاية الشهر الذي سبق (6,49% في نهاية كانون الأول 2017)، وارتفع متوسط عمر المحفظة إلى 7,95 سنوات مقابل 7,87 سنوات و 7,07 سنوات في نهاية الفترات على التوالي. ويعود هذا التطور إلى استحقاق سندات بقيمة 700 مليون دولار بفائدة منخفضة نسبياً (5,15%).

الفوائد المصرفية على الليرة

في حزيران 2018، بقي متوسط الفائدة المثقّلة على الودائع الجديدة أو المجدّدة بالليرة اللبنانية شبه مستقرّ عند 6,72% مقابل 6,71% في الشهر الذي سبق (5,51% في حزيران 2017)، فيما ارتفع متوسط الفائدة المثقّلة على التسليفات الجديدة أو المجدّدة بالليرة بواقع 17 نقطة أساس إلى 8,82% مقابل 8,65% (8,39%) في الأشهر الثلاثة على التوالي.

وفي حزيران 2018، استقرّ متوسط الفائدة المثقّلة بين المصارف بالليرة (Interbank Rate) على 5,00% شأنه في الشهر الذي سبق (4,26% في حزيران 2017). ويعرض الجدول أدناه تطور الفائدة على الليرة في عدد من الأشهر:

جدول رقم 9- تطور الفائدة على الليرة، بالنسبة المئوية (%)

حزيران 2018	أيار 2018	حزيران 2017	
6,72	6,71	5,51	متوسط المعدلات الدائنة على الودائع الجديدة أو المجدّدة
8,82	8,65	8,39	متوسط المعدلات المدينة على التسليفات الجديدة أو المجدّدة
5,00	5,00	4,26	المتوسط المثقل للفائدة بين المصارف

المصدر: مصرف لبنان

الفوائد المصرفية على الدولار

في حزيران 2018، انخفض قليلاً المتوسط المثقل للفائدة على الودائع الجديدة أو المجدّدة بالدولار لدى المصارف في لبنان إلى 4,09% مقابل 4,11% في الشهر الذي سبق (3,58% في حزيران 2017)، فيما ارتفع قليلاً المتوسط المثقل للفائدة على التسليفات الجديدة أو المجدّدة بالدولار إلى 7,93% مقابل 7,87% في الشهر الذي سبق (7,27%) في التواريخ المذكورة على التوالي.

وفي حزيران 2018، بقي متوسط معدل الليبور لثلاثة أشهر شبه مستقرّ على 2,33% مقابل 2,34% في الشهر الذي سبق (1,26% في حزيران 2017).

ويعرض الجدول أدناه تطور الفائدة المصرفية على الدولار في لبنان في عدد من الأشهر:

جدول رقم 10- تطوّر الفائدة على الدولار، بالنسبة المئوية (%)

حزيران 2018	أيار 2018	حزيران 2017	
4,09	4,11	3,58	متوسط المعدلات الدائنة على الودائع الجديدة أو المجدّدة
7,93	7,87	7,27	متوسط المعدلات المدينة على التسليفات الجديدة أو المجدّدة
2,33	2,34	1,26	متوسط معدل لييور لثلاثة أشهر

المصدر: مصرف لبنان

سوق القطع

في حزيران 2018، أقل متوسط سعر الدولار الأميركي على 1507,5 ليرات شأنه منذ سنوات عدّة وبقي هامش تسعيره على حاله، أي 1501 ليرة للشراء و1514 ليرة للمبيع. يُذكر أن عدد أيام العمل في سوق القطع بلغ 20 يوماً في الشهر السادس من العام 2018.

على صعيد آخر، بلغت موجودات مصرف لبنان السائلة بالعملات الأجنبية 33142 مليون دولار مقابل 34646 مليون دولار في نهاية الشهر الذي سبق و35806 ملايين في نهاية كانون الأول 2017. وعليه، تكون هذه الموجودات قد انخفضت بمقدار 2664 مليون دولار في النصف الأول من العام 2018 مقابل انخفاضها بقيمة 142 مليون دولار في الفترة ذاتها من العام 2017.

مؤشر أسعار الاستهلاك

في حزيران 2018، وبحسب مؤسسة البحوث والاستشارات، ارتفع مؤشر الأسعار لمدينة بيروت وضواحيها بنسبة 2,26% قياساً على الشهر الذي سبق، لتكون نسبة ارتفاعه 6,20% قياساً على كانون الأول 2017. وعند مقارنة متوسط هذا المؤشر في الأشهر الإثني عشر المنتهية في حزيران 2018 مع متوسطه في الأشهر الإثني عشر المنتهية في حزيران 2017، يكون قد سجّل ارتفاعاً بنسبة 1,66%.

أما مؤشر الأسعار في لبنان الذي تنشره إدارة الإحصاء المركزي، فقد ارتفع بنسبة 0,9% في حزيران 2018 قياساً على الشهر الذي سبق وبنسبة 3,2% قياساً على كانون الأول 2017. وعند مقارنة متوسطه في الأشهر الإثني عشر المنتهية في حزيران 2018 مع الأشهر الإثني عشر المنتهية في حزيران 2017، يكون قد ارتفع بنسبة 5,2%.

